

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn : 2507-7333

Eissn : 2676-1742

رقمنة قطاع الاستثمار في الجزائر على ضوء القانون رقم 18/22

Digitization of the Investment Sector in Algeria in the Light of Law No.
18/22

وناس نبيل*

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر) dr.nabilouanas@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/09/01

تاريخ القبول: 2023/08/01

تاريخ ارسال المقال: 2023/06/05

* المؤلف المرسل

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور المحوري الذي باتت تؤديه الرقمنة في قطاع الاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة والمستدامة وهو ما أكدته الدولة الجزائرية من خلال المراجعة المتواصلة للقوانين المتعلقة بالاستثمار ومحاولة سد الثغرات الموجودة في كل مرة بغية تجاوز وضعية التبعية شبه المطلقة التي يعرفها الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات والذي لا يعرف هذا الأخير استقرار دائما.

كما أن تكريس الرقمنة في قانون الاستثمار الجديد رقم 18/22 ما هو إلا تأكيد واضح على مواصلة النهج المتبع من الدولة في اعتماد الإدارة الإلكترونية وكذا الانخراط أكثر في رقمنة الاقتصاد الوطني ككل.

الكلمات المفتاحية: قانون الاستثمار؛ المستثمرين؛ الرقمنة؛ منصة رقمية.

Abstract:

This Study aims to Highlight the pivotal role played by Digitization in the investment sector in order to achieve balanced and sustainable Economic development. This was confirmed by the Algerian state through the continuous review of the laws related to investment and the attempt to fill the gaps that exist every time in order to overcome the situation of almost absolute dependence that the national economy knows of the hydrocarbon sector, which does not always know the stability of the latter.

Just as the dedication of Digitization in the new Investment Law No. 18/22 is only a clear confirmation of the continuation of the approach taken by the state in adopting Electronic Management, as well as more involvement in the Digitization of the National Economy as a whole.

Keywords: Investment Law; Investors; Digitization; Digital Platform.

مقدمة

يعتبر الاستثمار أحد أهم الركائز التي تعتمد عليها الدول في تحقيق التنمية المستدامة بصفة عامة والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة، وذلك لما تحقّقه من أهداف استراتيجية تضمن استقرار الدول وتطورها، أين تساهم في تلبية حاجيات الأفراد والحد من البطالة والرفع من مستوى المعيشة وغير ذلك مما يحقق التطور والازدهار للدولة. كما تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المساهم الأبرز في تطوير أساليب وقيم جديدة مرتبطة بالمجالات الاجتماعية والسياسية والإدارية بوجه عام وبالمجال الاقتصادي بوجه خاص، وضمن هذا النسق المتسارع من التطورات نجد قطاع الاستثمار في الجزائر كغيره من القطاعات الأخرى في كل دول العالم، حيث كان من بين الإصلاحات التي عمل المشرع الجزائري على تحقيقها من خلال القانون الاستثمار الجديد رقم 18/22 هو التوجه إلى رقمنة الإدارة التي تشرف على تسيير قطاع الاستثمار وذلك بغية تحسين مناخ الاستثمار وكذا الانخراط أكثر في رقمنة الاقتصاد الوطني ككل والذي أصبح حتمية في يومنا هذا تفرضها التطورات الحاصلة على المستوى العالمي.

يجد الموضوع محل الدراسة أهميته من خلال تكريس نهج الرقمنة في قطاع الاستثمار في الجزائر والذي جسده القانون الجديد الذي جاء لمواصلة سياسة الدولة في اعتماد الإدارة أو الحكومة الإلكترونية منذ سنوات طويلة في العديد من المجالات كقطاع العدالة والتعليم العالي حيث امتد هذا النظام ليشمل المجال الاقتصادي كأسلوب لتحقيق الشفافية الإدارية في التعامل مع المستثمرين بأكثر مرونة وفعالية ومردودية بغية تحقيق أهداف المشاريع الاستثمارية المسطرة من قبل الدولة الجزائرية.

كما تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على رقمنة منظومة الاستثمار في الجزائر التي جاء بها المشرع الجزائري وذلك لأول مرة من خلال القانون الجديد رقم 18/22 المتعلق بالاستثمار وكذا تبيان الآليات القانونية والمؤسسية المستحدثة والدور الذي تلعبه في هذا المجال.

اعتمدنا في هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بجمع البيانات والمعلومات عن الموضوع من أجل تفسيرها وتحليلها والوقوف على دلالتها عبر تبيان مستجدات قانون الاستثمار الجديد من آليات قانونية ومؤسسية ومن ثم آليات رقمنة قطاع الاستثمار في ظل القانون رقم 18/22.

وعليه انطلاقاً مما تقدم يمكننا طرح الإشكالية الآتية: إلى أي مدى وفق المشرع الجزائري في إرساء آليات

الرقمنة في قطاع الاستثمار في ظل القانون رقم 18/22؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين: (المبحث الأول) تحت عنوان مستجدات قطاع الاستثمار في ظل القانون رقم 18/22، أما (المبحث الثاني) فجاء بعنوان آليات رقمنة قطاع الاستثمار في ظل القانون رقم 18/22.

المبحث الأول: مستجدات قطاع الاستثمار في ظل القانون رقم 18/22

عمل المشرع الجزائري من خلال التشريعات المتعاقبة والمتعلقة بقطاع الاستثمار على سن وإرساء مبادئ و ضمانات من شأنها بعث الاستقرار والأريحية لدى المستثمرين الوطنيين والأجانب، كما أقر المشرع الجزائري بالإضافة

إلى الضمانات المتعارف عليها في التشريعات الاستثمارية السابقة ضمانات جديدة بموجب القانون رقم 18/22 تتمثل في أليات قانونية أخرى مؤسسية لتحفيز الاستثمار في الجزائر ونعرض لذلك فيما يلي

المطلب الاول: الآليات القانونية لتحفيز الاستثمار في ظل القانون رقم 18/22

بالإضافة إلى المبادئ الأساسية للاستثمار والمتمثلة في مبدأ حرية الاستثمار ومبدأ الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات فقد استحدث المشرع الجزائري في القانون رقم 18/22 المتضمن قانون الاستثمار مجموعة من الضمانات والأنظمة المختلفة والتي من شأنها تطوير وترقية قطاع الاستثمار ونعرض لها فيما يلي:

الفرع الاول: الضمانات المستحدثة لتحفيز الاستثمار في القانون رقم 18/22

أولاً: الضمانات القانونية

أ- ضمان حماية حقوق الملكية الفكرية

استحدث المشرع الجزائري ضمان حماية حقوق الملكية الفكرية بموجب نص المادة 09 من قانون الاستثمار، أين نلاحظ أن التشريعات السابقة لم تتضمن هذا الضمان من قبل وذلك يعتبر بمثابة التجسيد الحقيقي للبرنامج المسطر من قبل الدولة الجزائرية الرامي الى خلق مشاريع استثمارية واستقطاب أكبر قدر ممكن من المستثمرين الأجانب¹.

ب- ضمان ثبات التشريعات الوطنية

أكد رئيس الجمهورية في لقائه الدوري مع وسائل الإعلام أن قانون الاستثمار الجديد لن يتم تعديله إلا بعد عشر سنوات أو أكثر على الأقل، وهذا بغية تفادي التغييرات التشريعية التي من شأنها أن تؤثر سلباً على مناخ الاستثمار في البلاد، كما نجد المشرع الجزائري كرس هذا الضمان في نص المادة 13 من القانون رقم 18/22 وذلك بنصه «لا تسري الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون التي قد تطرأ مستقبلاً، على الاستثمار المنجز في إطار هذا القانون، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة»².

ثانياً: الضمانات المالية

من أهم الضمانات المالية التي أقرها قانون الاستثمار الجديد هو ضمان التعويض عن نزع الملكية الخاصة الذي نصت عليه المادة رقم 10 من القانون رقم 18/22 وهو تجسيد لنص دستوري وهو المادة 60 فقرة 2 من دستور 2020 والتي تنص على: «لا تنزع الملكية إلا في إطار القانون، وتعويض عادل ومنصف»³، وهو ما أكدته كذلك المادة 677 من القانون المدني، بالإضافة الى ذلك فقد نصت المادة 08 من قانون الاستثمار على ضمان تحويل رؤوس الأموال من وإلى الخارج وتوسيع نطاق تحويلها والعائدات المتأتية عنها.

ثالثاً: الضمانات القضائية

تعتبر الضمانات القضائية ضماناً ضرورياً لاستقطاب المستثمر الأجنبي حيث استحدث المشرع الجزائري اللجنة العليا للطعون برئاسة الجمهورية وهي آلية رفيعة المستوى تضم قضاة وخبراء في المجال الاقتصادي والمالي تتولى الفصل في الشكاوى والطعون المقدمة من المستثمرين طبقاً للمادة 11 من قانون الاستثمار رقم 18/22، كما فتح

المشرع الباب أمام اللجوء إلى التحكيم كآلية بديلة لحل المنازعات الاستثمارية بطريقة ودية وذلك طبقا للمادة 12 من قانون الاستثمار السالف الذكر⁴.

رابعا: الضمانات الإدارية

استحدث المشرع الجزائري أليات جديدة تختص بالتسيير الإداري لقطاع الاستثمار ومن أهم هذه الاليات نجد الشباك الوحيد ذو الاختصاص الوطني للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية الموضوع لدى الوكالة الجزائرية للترقية الاستثمار طبقا للمادة 19 من قانون الاستثمار والذي يختص بالمشاريع التي تفوق قيمتها 02 مليار دينار جزائري⁵ حيث يتكون الشباك الوحيد من ممثلين عن إدارة الضرائب، ومصالح التعمير مصالح البيئة صناديق الضمان الاجتماعي، إدارة الجمارك، المركز الوطني للسجل التجاري، والهيئات المكلفة بالعمل والتشغيل، والهيئات المكلفة بالعقار الموجه للاستثمار ومكتب الاستعلام والتوجيه⁶ كما استحدث المشرع آلية جديدة أخرى تتمثل في الشباك الوحيد ذو الاختصاص المحلي طبقا للمادة 20 من ذات القانون حيث يقوم هذا الشباك بمساعدة ومرافقة المستثمرين في إتمام الإجراءات المتعلقة بالاستثمار عبر 58 ولاية⁷.

الفرع الثاني: الأنظمة المستحدثة لتحفيز الاستثمار في القانون رقم 18/22

أولا: النظام المتعلق بالقطاعات

استحدث المشرع الجزائري مصطلح جديد سماه «نظام القطاعات» أو «القطاعات ذات الأولوية» طبقا للمادة 24 من القانون رقم 18/22، ويقصد بنظام القطاعات هي كل تلك المجالات التي تحظى بأولوية من قبل الدولة والتي يجب التركيز عليها للنهوض بالمشاريع الاستثمارية على غرار باقي المجالات وذلك راجع بالأساس الى أهميتها القصوى بالنسبة للدولة من الناحيتين الاقتصادية والمالية، والقطاعات المقصودة هي: القطاع الفلاحي وتربية المائيات والصيد البحري، القطاع الصناعي، القطاع الخدماتي والسياحي، قطاع الطاقات الجديدة والمتجددة، واقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، حيث كان هذا النظام يسمى بالنشاطات ذات الامتياز وذلك في ظل قانون الاستثمار السابق رقم 09/16⁸، مع وجود فرق بسيط يتمثل في كون القانون الجديد قام بتوسيع دائرة القطاعات ذات الأولوية في الاستثمار وهذا إلى 06 قطاعات عكس القانون السابق الذي لم يتضمن سوى 03 قطاعات فقط وذلك بموجب المادة 15 منه⁹.

ثانيا: النظام المتعلق بالمناطق

يمكن ان يعرف نظام المناطق بانه منح الأولوية للاستثمارات بمختلف أنواعها في مناطق خاصة عبر التراب الوطني وذلك لاعتبارات معينة تتعلق بالفجوة الناشئة بين أجزاء أو المناطق الجغرافية في الجزائر من حيث التنمية سواء على المستويين الاجتماعي أو الاقتصادي¹⁰، كما يعتبر هذا النظام من الأنظمة التي اعتمدها قانون الاستثمار رقم 18/22 كنموذج جديد للاستثمار في الجزائر بموجب المادة 24 منه، وهنا نلاحظ أن القانون رقم 09/16 الملغى في المادة 13 منه أشار إلى هذا النظام بصفة عرضية لا أكثر.

ثالثا: النظام المتعلق بالاستثمارات المهيكلية

إن الدافع الى استحداث هذا النوع من الاستثمارات هو توفير الأموال للدولة خارج قطاع المحروقات بالتركيز على الاستثمارات المنتجة وتلك التي تساعد الدولة على امتصاص أفة البطالة كأولوية ومن ثم بعث التوازن في التنمية عبر مختلف المناطق في إطار استراتيجية الدولة التي انتهجتها في سبيل القضاء على الفجوة الاقتصادية بين بعض المناطق¹¹، حيث نص المشرع الجزائري على نظام الاستثمارات المهيكلية في المادة 24 من قانون الاستثمار، وعرف هذا النوع من الاستثمارات في نص المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 302/22 بأنها تلك الاستثمارات ذات القدرة العالية على خلق الثروة واستحداث مناصب الشغل والتي من شأنها الرفع من جاذبية الإقليم للاستثمارات وتكون بذلك قوة دافعة للنشاط الاقتصادي من أجل تحقيق التنمية المستدامة¹².

المطلب الثاني: الآليات المؤسسية لتحفيز الاستثمار في ظل القانون رقم 18/22

نعرض في هذا المطلب للآليات المؤسسية التي وضعها المشرع الجزائري بموجب القانون رقم 18/22 من أجل تحفيز الاستثمار وتمثل هذه الآليات في المجلس الوطني للاستثمار ومنتداه في الفرع الأول، ومن ثم الوكالة الجزائرية للاستثمار في الفرع الثاني.

الفرع الأول: المجلس الوطني للاستثمار

لم يضع المشرع الجزائري تعريفا للمجلس الوطني للاستثمار بل نص على تشكيلته في المادة 17 من القانون الاستثمار رقم 18/22 وكذا المادة 03 من المرسوم التنفيذي 297/22 حيث يتكون هذا المجلس من 11 عضوا ويوضع تحت سلطة الوزير الأول¹³.

كما يكلف المجلس الوطني للاستثمار باقتراح الاستراتيجية الشاملة للدولة في مجال الاستثمار والعمل على تناسقها وتقييم تنفيذها، كما يرفع المجلس تقريرا بصفة سنوية إلى رئيس الجمهورية طبقا للمادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 297/22 السالف الذكر¹⁴.

الفرع الثاني: الوكالة الجزائرية للاستثمار

استبدل المشرع الجزائري في قانون الاستثمار رقم 18/22 عبارة «الوكالة الوطنية» التي كان يتضمنها القانون القديم واستبدالها بعبارة «الوكالة الجزائرية»¹⁵، حيث تم تنصيب الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار بتاريخ 08 غشت 2022 محل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب المرسوم التنفيذي 298/22¹⁶، كما دشن الوزير الأول "أيمن بن عبد الرحمان" المقر الجديد لهذه الوكالة وذلك بتاريخ 20 أكتوبر 2022 بالدار البيضاء بالعاصمة وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي توضع تحت وصاية الوزير الأول، كما صرح المدير العام للوكالة الجزائرية للترقية الاستثمار خلال مداخلة له في لقاء جمع مؤسسته ومجلس التجديد الاقتصادي الجزائري أن الوكالة سجلت منذ بداية نشاطها إلى غاية 04 فبراير 2023 ما يقارب 1106 مشروع استثماري بقيمة تقدر بحوالي 375 مليار دينار جزائري، وذلك من شأنه أن يخلق 29000 منصب عمل كما ذكر أن عدد المشاريع المسجلة في 19 يناير 2023 المنصرم قد بلغ 852 مشروعا استثماريا بالإضافة الى أن الوكالة تختص بعدة قطاعات منها الإعلام تسهيل وترقية الاستثمار، مرافقة ومتابعة المستثمر وتسيير الامتيازات¹⁷.

كما جاء في بيان مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ الاحد 2023/04/30 أن الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار هي من تشتري العقار الاقتصادي في إطار الشباك الوحيد كما ان الوكالة تتولى تمحيص وتنظيم وتوزيع هذا العقار الاقتصادي على المستثمرين.

المبحث الثاني: رقمنة قطاع الاستثمار على ضوء القانون رقم 18/22

أقر مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد بتاريخ 02 أبريل 2023 على لسان رئيس الجمهورية أن الرقمنة هي قضية أمن قومي وخدمة لمصالح المواطن»، وبالعودة الى قانون الاستثمار نجد ان المشرع الجزائري كرس نظام الرقمنة لأول مرة في هذا القطاع بموجب القانون رقم 18/22 المتعلق بالاستثمار وذلك بتوجه نحو اعتماد الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيا الاعلام والاتصال في نظام القطاعات ومن ثم اعتماد الرقمنة كنظام مستقل ومستحدث في قانون الاستثمار ولعل اهم تطبيق للرقمنة في هذا الشأن كان استحداث المنصة الرقمية للمستثمر.

المطلب الاول: مفهوم رقمنة قطاع الاستثمار على ضوء القانون رقم 18/22

إن نظام الرقمنة في قانون الاستثمار رقم 18/22 هو من الأنظمة المستحدثة في هذا القطاع وذلك في إطار العمل بمنظومة رقمية للتواصل مع المستثمرين من قبل الهيئات المنظمة للقطاع، ويتوافق نظام الرقمنة مع المفهوم الجديد للدولة في مجال أسلوب التعامل مع المواطنين بانتهاج فكرة اعتماد التطور العلمي والتكنولوجي عبر تقنيات التعامل عن بعد والابتعاد عن استعمال الأسلوب التقليدي المتسم بالتعقيد وطول الفترة الزمنية المرتبطة به.

أولاً: التعريف بنظام الرقمنة في قانون الاستثمار رقم 18/22

جاء في بيان اجتماع مجلس الوزراء الأخير والمنعقد بتاريخ الاحد 02 أبريل 2023 أن الرقمنة في الجزائر هي قضية أمن قومي وخدمة لمصالح المواطن الجزائري، بالإضافة الى أنه سيتم رقمنة قطاعات كل من أملاك الدولة، ومصالح الجمارك والضرائب خلال 06 أشهر المقبلة كأقصى تقدير أي قبل نهاية السنة الجارية 2023 كمرحلة أولى قبل التوجه نحو الرقمنة الشاملة، أما بالنسبة لقانون الاستثمار الجديد فيقصد بنظام الرقمنة أسلوب الإدارة الإلكترونية، بمعنى تقديم الخدمات العمومية رقمياً وهذا ما يجعل الحكومة تتواصل مع الافراد عن بعد باستعمال شبكة الانترنت وذلك كأسلوب جديد لحكومة وعصرنة الخدمات التي تقدمها الإدارة أي حصول المواطنين على الخدمات العمومية عبر أفضل الوسائل المتاحة من حيث توفير الجهد والوقت وزيادة النجاعة وانخفاض التكاليف بهدف تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد الوطني¹⁸.

إن تكريس نظام الرقمنة في قانون الاستثمار الجديد رقم 18/22 هو تجسيد صريح لمواصلة النهج المتبع من الدولة في اعتماد نظام الإدارة أو الحكومة الإلكترونية منذ سنوات طويلة في العديد من المجالات مثل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في زمن جائحة كورونا، ليمتد هذا النهج إلى القطاع الاقتصادي كأسلوب لتحقيق الشفافية الإدارية في التعامل مع المستثمرين بغية تحسين أداء المشاريع الاستثمارية في الجزائر التي لطالما صنفت من قبل المنظمات الدولية المختصة في مجال الاستثمار بأنها من أسوء التعاملات بين كافة الاسواق العالمية بالنظر إلى العيوب التي اقترنت بالنظام الإداري التقليدي في الجزائر¹⁹، كما تمكن الرقمنة المستثمر من الحصول على الترخيص لمشاريعه الاستثمارية

وانجازها وتحقيق الأهداف المرجوة منها وذلك خلال مدة زمنية محددة بالإضافة مما يعني أن اعتماد الرقمنة في هذا القطاع يساعد في تخفيف الإجراءات الإدارية حيث كانت تمثل هذه الأخيرة حاجسا بالنسبة لكل المستثمرين²⁰.

ثانيا: مظاهر الرقمنة في قانون الاستثمار رقم 18/22

جاء المشرع الجزائري في قانون الاستثمار الجديد بنظام الرقمنة كنظام مستحدث في مجال الإدارة الاقتصادية التي تنظم بدورها قطاع الاستثمار من خلال مجموعة من النصوص التي أوردها، حيث نصت المادة 02 من قانون الاستثمار بأن الباعث الأساسي من إصدار هذا القانون هو التجسيد الفعلي لتعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصالات الحديثة في هذا القطاع²¹.

كما ألزم المشرع في نص المادة 06 فقرة 3 من ذات القانون بعض الإدارات المشرفة على قطاع الاستثمار باعتماد الرقمنة كتلك المكلفة بالعقار وذلك عبر وضع كافة المعلومات الخاصة بالعقار في خدمة المستثمر عبر منصة رقمية خاصة²²، بالإضافة إلى الآليات المستحدثة التي جاء بها المشرع الجزائري نجد أنه أوكل للوكالة الجزائرية للترقية الاستثمار مهمة تسيير المنصة الرقمية للمستثمر طبقا لنص المادة 18 فقرة 2 من قانون الاستثمار²³.

المطلب الثاني: آليات رقمنة قطاع الاستثمار على ضوء القانون رقم 18/22

نتناول في هذا المطلب اعتماد المشرع الجزائري للاقتصاد الرقمي وتكنولوجيا الإعلام والاتصال في كقطاع مستحدث في نظام القطاعات وذلك في (الفرع الأول)، ومن ثم نسلط الضوء على المنصة الرقمية للمستثمر كنموذج عن رقمنة قطاع الاستثمار في الجزائر وذلك في (الفرع الثاني) كما يلي:

الفرع الأول: اعتماد الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيا الإعلام والاتصال في نظام القطاعات

إن الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيا الإعلام والاتصال من أهم المجالات التي جاء بها القانون رقم 18/22 المتضمن قانون الاستثمار الجديد، حيث اعتبر هذا الأخير هذه المجالات حيوية وخصبة للاستثمار فيها، أين يرتبط الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيا الإعلام والاتصال ارتباطا وثيقا إلى درجة أنه لا يمكن الفصل بينهما.

أولا: اعتماد الاقتصاد الرقمي ضمن المجالات الحديثة في قطاع الاستثمار

في الوقت الحالي يقوم الاقتصاد العالمي على التكنولوجيا الرقمية والمعرفة على حد سواء وذلك من خلال مفهوم اقتصادي بحث وهو اقتصاد المعرفة، أو الاقتصاد الرقمي ومن هنا يمكن القول أن اقتصاد المعرفة يعتبر أحد الاستراتيجيات التي تقوم عليها اقتصاديات الدول من خلال دعم مناخ الاستثمار كمحور أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة، حيث يعتبر الاقتصاد الرقمي وسيلة لصناعة الابتكار والإبداع وتحقيق التطور الاقتصادي بالنسبة للمشروعات الصغيرة القائمة في السوق بتشجيع التنافس بين أصحاب المشاريع والمؤسسات خاصة الناشئة والمتوسطة منها²⁴.

ثانيا: اعتماد تكنولوجيا الإعلام والاتصال ضمن المجالات الحديثة في قطاع الاستثمار

يمكن أن تعرف تكنولوجيا الإعلام والاتصال بأنها نموذج تقني ذو بعد اقتصادي حديث يؤثر على تسيير ومراقبة أنظمة الإنتاج والخدمات عبر جملة من الابتكارات في مجال الحوسبة الرقمية وهندسة البرمجيات والاتصالات والتحاضر عن بعد حيث تسمح هذه التقنيات بنشر المعلومات على نطاق أوسع مما كان عليه الحال سابقا.

يعتبر الاستثمار في استعمال تكنولوجيا المعلومات والإعلام والاتصال استثمار مربحا لاقتصاد كل دولة، وذلك باعتبار أن هذه التكنولوجيا هي الوسيلة التي يتجسد من خلالها الاقتصاد الرقمي عبر نشر المعلومات ونقلها وفق ما يخدم الحاجيات الضرورية والاكثر طلباً في الشأن الاقتصادي، وهذا ما يفسر لجوء المستثمرين إلى الاستثمار في هذه التكنولوجيا وهو ما يوجب على الدول أن تقوم بتأطير هذا المجال تأطيرا مرنا وذلك عبر سن تشريعات لتحفيز هذه الاستثمارات وتحسينها على أرض الواقع وتهيئة كل الظروف لاسيما الضمانات الملائمة²⁵.

الفرع الثاني: المنصة الرقمية للمستثمر كنموذج عن رقمنة قطاع الاستثمار في الجزائر

نظرا الى الحاجة الملحة لتحسين مناخ الاستثمار من مختلف الزوايا والأوجه وجد المشرع الجزائري ضالته في التكنولوجيا الحديثة عبر استحداث آلية جديدة تجمع كل هذه المجالات وهي المنصة الرقمية للمستثمر وتتناول فيما يلي التعريف بهذه المنصة (اولا) ومن ثم مهام هذه المنصة (ثانيا).

أولا: التعريف بالمنصة الرقمية للمستثمر

ظهرت بوادر إنشاء منصة رقمية خاصة بهذا القطاع قبل صدور قانون الاستثمار وذلك بإطلاق "منصة الجزائر للاستثمار" سنة 2021 حيث كانت تعد المنصة الرقمية الاولى المختصة بالاستثمار لاسيما أنها تساعد المستثمرين وتسهل وترافق عمليات الاستثمار بالجزائر كما أنها تشجع على إقامة شركات بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين والاجانب.

كما أوضحت الاتحادية العامة للمؤسسات الجزائرية في بيان لها بتاريخ 28 جوان 2021 أن هذه المنصة تجمع كل فرص الاستثمار الوطنية والدولية، كما أن إطلاقها يعد بمثابة تكريس حقيقي لعمل طويل بذلته شركة 128 المختصة في إيجاد الحلول المعلوماتية²⁶.

أما بالنسبة للمنصة الرقمية للمستثمر فقد أقر القانون رقم 18/22 المتضمن قانون الاستثمار وبموجب المادة 06 فقرة 3 منه ولأول مرة إنشاء منصة رقمية خاصة بالمستثمرين توضع هذه المنصة لدى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار الموضوعة بدورها تحت وصاية الوزير الأول، حيث أشرف هذا الأخير بتاريخ 20 أكتوبر 2022 على إطلاق هذه المنصة الرقمية وذلك بمناسبة تدشينه لمقر الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار والشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية وذلك بحضور مستشار رئيس الجمهورية المكلف بالشؤون الاقتصادية وأعضاء من الحكومة وممثلين عن الهيئات المعنية بالاستثمار²⁷.

يمكننا أن نعرف المنصة الرقمية للمستثمر بأنها أداة أو وسيلة رقمية لتوجيه الاستثمارات ومراقبتها ومتابعتها منذ تسجيلها مروراً باستغلالها حيث تضمن هذه المنصة إزالة الطابع المادي لجميع الإجراءات المرتبطة بالاستثمار عن بعد واستكمالها، كما تتيح المنصة تكييف الإجراءات الواجب اتباعها حسب نوع الاستثمار ومتطلباته.

ثانيا: مهام المنصة الرقمية للمستثمر

طبقا لنص المادة 28 من المرسوم التنفيذي رقم 298/22 فإن مهام المنصة الرقمية للمستثمر²⁸ تتمثل فيما يلي:

- تسريع عملية معالجة ودراسة ملفات المستثمرين من قبل الهيئات المعنية.

- تحسين مستوى التواصل بين المستثمرين والإدارة الاقتصادية التي تشرف على مشاريعهم الاستثمارية.
- تحسين أداء المرافق المختصة بقطاع الاستثمار وجعلها أكثر انفتاح وذات إتاحة أسهل بالنسبة للمستثمرين.
- العمل على التنسيق المستمر والتعاون الفعال بين مصالح الإدارة المعنية بفعل الاستثمار.
- تسمح المنصة الرقمية للمستثمرين بمتابعة تقدم ملفاتهم المودعة لدى الهيئات المختصة عن بعد.
- تحسين الخدمات العامة من حيث المواعيد ومردودية الأعوان بالإضافة الى جودة الخدمة المقدمة.
- ضمان شفافية الإجراءات التي يتعين القيام بها وكيفيات فحص ومعالجة ملفات المستثمرين.
- تتكفل المنصة الرقمية للمستثمر بإنشاء الشركات والاستثمارات وتبسيط الإجراءات المرتبطة بذلك وتسهيلها، وفي هذا الصدد أوضح مدير الشباك الموحد والمشاريع الكبرى خلال لقاء حول القانون الجديد للاستثمار أن هذه المنصة سجلت حوالي 233 مشروعا عبر البلاد وذلك في غضون شهرين فقط من إطلاقها، كما أوضح بأن إقبال المتعاملين الاقتصاديين على تسجيل مشاريعهم في تزايد مستمر.²⁹
- السماح بالتبادل المباشر والفوري بين أعوان الإدارات والهيئات المعنية بالقطاع.³⁰

الخلاصة

يتضح لنا من خلال ما تقدم عرضه أن المشرع الجزائري أصدر قانون الاستثمار رقم 18/22 من أجل خلق مناخ استثماري ملائم أمام الاستثمار الوطني والأجنبي من خلال إعادة النظر في العديد من المسائل التي كانت تعتبر عقبة أمام المستثمرين، وقد توصلنا في الأخير إلى النتائج والتوصيات الآتية:

❖ النتائج

- ✓ أقر قانون الاستثمار رقم 18/22 آليات قانونية لتحفيز والنهوض بقطاع الاستثمار في الجزائر حيث تمثلت هذه الآليات بالأساس في ضمانات قانونية وأخرى مالية بالإضافة الى ضمانات إدارية وقضائية كذلك.
- ✓ بالإضافة الى الضمانات القانونية التي أوردها المشرع الجزائري في قانون الاستثمار فقد جاء كذلك بنظم تحفيزية في هذا القطاع وهي الأنظمة المتعلقة بالقطاعات ونظام المناطق ونظام الاستثمارات المهيكلة.
- ✓ كرس قانون الاستثمار الجديد مرافقة المستثمرين وتسهيل استكمال الإجراءات المتعلقة بالاستثمار عبر الشبايك المختصة باعتبارها أداة للتواصل مع المستثمرين.
- ✓ يتولى الشباك الوحيد التكفل بالمشاريع الاستثمارية الكبرى والاستثمارات الأجنبية، بينما تضطلع الشبايك الوحيدة اللامركزية مهمة التواصل مع المستثمرين الوطنيين ومرافقتهم إلى غاية إتمام كافة الإجراءات المتعلقة بالاستثمار.
- ✓ بالإضافة الى الآليات القانونية التي أقرها المشرع الجزائري بموجب القانون رقم 18/22 فقد اقر كذلك آليات مؤسسية في سبيل تحفيز الاستثمار تمثلت هذه الآليات في المجلس الوطني للاستثمار وكذلك الوكالة الجزائرية للاستثمار.
- ✓ إن تكريس الرقمنة في قانون الاستثمار الجديد هو تأكيد واضح على مواصلة انخراط المشرع الجزائري في اعتماد نظام الإدارة الإلكترونية وكذا رقمنة الاقتصاد الوطني بأكمله.

- ✓ إن استحداث المشرع لإنشاء المنصة الرقمية للمستثمر من شأنه تعزيز الشفافية في منح الاستثمارات والحوافز والمزايا بحيث تعتبر المنصة بمثابة أداة رقابة على الوكالة.
- ✓ تضطلع الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار بمهمة تسيير الحوافز والمزايا الممنوحة للمستثمرين مما يشكل ضماناً قوية لتشجيع الاستثمار.

❖ التوصيات

- ✓ بات من الواجب على السلطات العليا في الجزائر دمج التكنولوجيا الرقمية وكل ما هو مرتبط بها مع كافة القطاعات في البلاد خاصة الحيوية منها وبدون أي تردد.
- ✓ يجب أن تكون من أولويات الدولة الجزائرية الاستثمار في البنية التحتية للرقمنة، وكذا العمل على تنمية المهارات الرقمية المتخصصة، حيث توضح معظم البحوث أن التكنولوجيا الرقمية أصبحت في يومنا هذا ضرورة لمواجهة التحديات القانونية والاجتماعية والاقتصادية، ونجدها تصنف دائماً بأنها العنصر الوحيد الذي تحتاج إليه الدول لكي تتخطى العقبات التي تعترضها لتصل إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.
- ✓ ضرورة تهيئة المنصة الرقمية للمستثمر وذلك بكل المستجدات من أجل مواكبة المناخ الاستثماري في الجزائر لنظرائه في الساحة الدولية على كافة الأصعدة.
- ✓ ضرورة تحسين جودة الخدمات المقدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أين يضيفي هذا التحسين صبغة ديمقراطية على المعلومات ذات الأهمية بالنسبة للمستثمرين المحليين والاجانب، مما يساهم في توفير بيئة استثمارية أكثر جاذبية بالإضافة الى زيادة كفاءة تقديم الخدمات للمواطنين بصفة عامة والمستثمرين بصفة خاصة.
- ✓ حتمية تحقيق الاستقرار التشريعي باعتباره أحد المقومات التي من شأنها خلق مناخ ملائم للاستثمار مع مراعاة مراجعة النصوص المتعلقة بالأنظمة التحفيزية والمزايا والإعفاءات من أجل استقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين وتوظيف الأرباح المحققة في استثمارات أخرى.
- ✓ ضرورة تدعيم استقلالية الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار خاصة فيما يتعلق بفكرة خضوعها لسلطة الوزير الأول ما من شأنه أن يوجد تبعية سياسية للوكالة وهو ما قد يؤثر على سير عملها.
- ✓ إعطاء الوكالة سلطة في تحديد قرارات الأولويات بالنسبة للمشاريع الاستثمارية ومنحها استقلالية أكبر في تحديد القطاعات ذات الأولوية بما يتماشى والأهداف المسطرة من الدولة.
- ✓ التركيز على تكوين الكادر البشري المسؤول عن سير المنصة الرقمية للمستثمر عبر اختيار الكفاءات المؤهلة لتسيير المنصة من أجل إضافة النزاهة والشفافية على عمل المنصة حيث يمكن من خلال ذلك إعطاء صورة دقيقة وإيجابية عن واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بغية تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

قائمة المراجع

أولاً: النصوص القانونية

- (1) دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2020 ج، ر، العدد 82 المؤرخة في 15 جمادى الأولى 1442 الموافق 30 ديسمبر 2020.
- (2) القانون رقم 09/16 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق 03 غشت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار ج، ر، العدد 46 المؤرخة في 29 شوال 1437 الموافق 03 غشت 2016.
- (3) قانون رقم 18/22 المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق 24 يوليو 2022 المتعلق بالاستثمار، ج، ر، العدد 50 المؤرخة في 29 ذو الحجة 1443 الموافق 28 يوليو 2022.
- (4) المرسوم التنفيذي رقم 297/22 المؤرخ في 11 صفر 1444 الموافق 08 سبتمبر 2022 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وسيره، ج، ر، العدد 60 المؤرخة في 21 صفر 1444 الموافق 18 سبتمبر 2022.
- (5) المرسوم التنفيذي رقم 298/22 المؤرخ في 11 صفر عام 1444 الموافق 08 سبتمبر 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها، ج، ر، العدد 60 المؤرخة في 21 صفر 1444 الموافق 18 سبتمبر 2022.
- (6) المرسوم التنفيذي رقم 299/22 المؤرخ في 11 صفر 1444 الموافق 08 سبتمبر 2022 يحدد كفاءات تسجيل الاستثمارات أو التنازل من الاستثمارات أو تحويلها وكذا مبلغ وكفاءات تحميل الإنارة المتعلقة بمعالجة ملفات الاستثمار، ج، ر، العدد 60 المؤرخة في 21 صفر 1444 الموافق 18 سبتمبر 2022.
- (7) المرسوم التنفيذي رقم 302/22 المؤرخ في 11 صفر 1444 الموافق 08 سبتمبر 2022 يحدد معايير تأهيل الاستثمارات الهيكلية وكفاءات الاستفادة من مزايا الاستغلال وشبكات التقييم، ج، ر، العدد 60 المؤرخة في 21 صفر 1444 الموافق 18 سبتمبر 2022.

ثانياً: الكتب

قاسم عبود الجبوري، أثر الحكومة الإلكترونية على النظام القانوني للمرفق العام دراسة مقارنة، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، 2020.

ثالثاً: المقالات العلمية

- (1) أمينة كوسام، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في إطار قانون الاستثمار الجديد 18/22، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المركز الجامعي الشهيد سي الحواس بركة، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2022.
- (2) الكاهنة إرزيل، نظرة حول جديد قانون الاستثمار لسنة 2022، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، المجلد 17، العدد 02، 2022.
- (3) محمد بلقاسم بوفاتح، الآليات الجديدة للاستثمار في ظل القانون رقم 18/22، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجللفة، الجزائر، المجلد الثامن، العدد الأول، مارس 2023.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

- (1) موقع وكالة الأنباء الجزائرية، منصة "الجزائر للاستثمار" خطوة لإنعاش الاقتصاد الوطني، تاريخ النشر 28 جوان 2021 على الساعة 18:13، تاريخ الاطلاع 09 مارس 2023، على الساعة 18:20

<https://www.aps.dz/ar/economie/109111-2021-06-28-17-44-30>

(2) موقع وكالة الأنباء الجزائرية، الوزير الأول يدشن مقر الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار والشبكات الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية، تاريخ النشر 20 أكتوبر 2022، على الساعة 15:46، تاريخ الاطلاع 15 مارس 2023 على الساعة: 15:18

<https://www.aps.dz/ar/economie/133353-2022-10-20-14-46-59>

(3) موقع وكالة الأنباء الجزائرية، الوزير الأول يشرف على إطلاق المنصة الرقمية للمستثمر، تاريخ النشر 20 أكتوبر 2022 على الساعة 16:14، تاريخ الاطلاع 10 مارس 2023، على الساعة 18:45

<https://www.aps.dz/ar/economie/133360-2022-10-20-15-15-24>

(4) موقع وكالة الأنباء الجزائرية، المنصة الرقمية للمستثمر: "إقبال معتبر" من أصحاب المشاريع، تاريخ النشر 14 ديسمبر 2022، على الساعة 18:16، تاريخ الاطلاع 12 مارس 2023، على الساعة 15:35

<https://www.aps.dz/ar/economie/136170-2022-12-14-17-24-46>

(5) موقع وكالة الأنباء الجزائرية، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار: ارتفاع الاستثمارات إلى أكثر من 1100 مشروعاً مسجلاً، تاريخ النشر 15 فيفري 2023، على الساعة 09:08، تاريخ الاطلاع 15 مارس 2023 على الساعة 17:20

<https://www.aps.dz/ar/economie/tag/%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%82%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1>

الهوامش

¹ محمد بلقاسم بوفاتح، الآليات الجديدة للاستثمار في ظل القانون رقم 18/22، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجللفة، الجزائر، المجلد الثامن، العدد الأول، مارس 2023، ص 292.

² المادة 13 من القانون رقم 18/22 المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق 24 يوليو 2022 المتعلق بالاستثمار ج، ر، العدد 50 المؤرخة في 29 ذو الحجة 1443 الموافق 28 يوليو 2022.

³ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2020 ج، ر، العدد 82 المؤرخة في 15 جمادى الأولى 1442 الموافق 30 ديسمبر 2020.

⁴ محمد بلقاسم بوفاتح، مرجع سابق، ص 294.

⁵ المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 299/22 المؤرخ في 11 صفر 1444 الموافق 08 سبتمبر 2022 يحدد كفاءات تسجيل الاستثمارات أو التنازل من الاستثمارات أو تحويلها وكذا مبلغ وكفاءات تحميل الإنارة المتعلقة بمعالجة ملفات الاستثمار، ج، ر، العدد 60 المؤرخة في 21 صفر 1444 الموافق 18 سبتمبر 2022.

⁶ موقع وكالة الأنباء الجزائرية، الوزير الأول يدشن مقر الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار والشبكات الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية، تاريخ النشر 20 أكتوبر 2022، على الساعة 15:46، تاريخ الاطلاع: 15 مارس 2023 على الساعة: 15:18

<https://www.aps.dz/ar/economie/133353-2022-10-20-14-46-59>

⁷ المادة 20 من القانون رقم 18/22 المتعلق بالاستثمار.

⁸ القانون رقم 09/16 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق 03 غشت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار ج، ر، العدد 46 المؤرخة في 29 شوال 1437 الموافق 03 غشت 2016.

⁹ الكاهنة إريزيل، نظرة حول جديد قانون الاستثمار لسنة 2022، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، المجلد 17، العدد 02، 2022، ص 55.

¹⁰ الكاهنة إريزيل، المرجع السابق، ص 59.

¹¹ الكاهنة إريزيل، مرجع سابق، ص 61.

- 12 المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 302/22 المؤرخ في 11 صفر 1444 الموافق 08 سبتمبر 2022 يحدد معايير تأهيل الاستثمارات المهيكلة وكيافيات الاستفادة من مزايا الاستغلال وشبكات التقييم ج، ر، العدد 60 المؤرخة في 21 صفر 1444 الموافق 18 سبتمبر 2022.
- 13 المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 297/22 المؤرخ في 11 صفر 1444 الموافق 08 سبتمبر 2022 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وسيهر، ج، ر، العدد 60 المؤرخة في 21 صفر 1444 الموافق 18 سبتمبر 2022.
- 14 المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 297/22 المتضمن تحديد تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وسيهر.
- 15 محمد بلقاسم بوفاتح، مرجع سابق، ص 297.
- 16 المرسوم التنفيذي رقم 298/22 المؤرخ في 11 صفر عام 1444 الموافق 08 سبتمبر 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيهر، ج، ر، العدد 60 المؤرخة في 21 صفر 1444 الموافق 18 سبتمبر 2022.
- 17 موقع وكالة الأنباء الجزائرية، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار: ارتفاع الاستثمارات إلى أكثر من 1100 مشروعا مسجلا، تاريخ النشر 15 فيفري 2023، على الساعة 09:08، تاريخ الاطلاع 15 مارس 2023 على الساعة 17:20
- <https://www.aps.dz/ar/economie/tag/%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%82%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1>
- 18 قاسم عبود الجبوري، أثر الحكومة الإلكترونية على النظام القانوني للمرفق العام دراسة مقارنة، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، 2020، ص 13.
- 19 الكاهنة إرزيل، مرجع سابق، ص 62.
- 20 الكاهنة إرزيل، المرجع السابق، ص 63.
- 21 المادة 02 من القانون رقم 18/22 المتضمن قانون الاستثمار..
- 22 المادة 06 من القانون رقم 18/22 المتضمن قانون الاستثمار.
- 23 المادة 18 من القانون رقم 18/22 المتضمن قانون الاستثمار.
- 24 الكاهنة إرزيل، مرجع سابق، ص 58.
- 25 الكاهنة إرزيل، المرجع السابق، ص 59.
- 26 موقع وكالة الأنباء الجزائرية، منصة "الجزائر للاستثمار" خطوة لإنعاش الاقتصاد الوطني، تاريخ النشر 28 جوان 2021، على الساعة 18:13، تاريخ الاطلاع 09 مارس 2023، على الساعة 18:20
- <https://www.aps.dz/ar/economie/109111-2021-06-28-17-44-30>
- 27 موقع وكالة الأنباء الجزائرية، الوزير الأول يشرف على إطلاق المنصة الرقمية للمستثمر، تاريخ النشر 20 أكتوبر 2022، على الساعة 16:14، تاريخ الاطلاع 10 مارس 2023، على الساعة 18:45
- <https://www.aps.dz/ar/economie/133360-2022-10-20-15-15-24>
- 28 المرسوم التنفيذي رقم 298/22 المتضمن تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيهر.
- 29 موقع وكالة الأنباء الجزائرية، المنصة الرقمية للمستثمر: "إقبال معتبر" من أصحاب المشاريع، تاريخ النشر 14 ديسمبر 2022، على الساعة 18:16، تاريخ الاطلاع 12 مارس 2023، على الساعة 15:35
- <https://www.aps.dz/ar/economie/136170-2022-12-14-17-24-46>
- 30 أمانة كوسام، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في إطار قانون الاستثمار الجديد 18/22، مجلة طلبة للدراسات العلمية الأكاديمية، المركز الجامعي الشهيد سي الحواس بريك، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2022 ص 109، 110.